**الإطار النظري**: تم التطرق من خلاله إلى المفاهيم الأساسية وكذا الخطوات المنهجية لتحليل مضمون الوثيقة.

**أولا – علم الوثائق**: لقد اتفق العلماء والباحثون على تعريفها من خلال معنيان كالتالي:

1- **المعنى العام للوثائق**: الوثائق في معناها العام هي كل الأصول التي تحتوي على معلومات تاريخية.

2- **المعنى الدقيق للوثائق** :اصطلح على أن الوثائق في معناها الدقيق هي الكتابات الرسمية أو شبه الرسمية مثل الأوامر والقرارات والمراسيم والاتفاقيات والمراسلات السياسية، والوثائق الشرعية والكتابات التي تتناول مسائل الاقتصاد أو التجارة أو عادات الشعوب أو نظمهم وتقاليدهم، أو المشروعات أو المقترحات المتنوعة التي تصدر عن المسئولين في الدولة أو التي تقدم إليهم، أو المذكرات الشخصية أو اليوميات [1].

**ثانيا– معنى التحليل analyse**: يقصد بالتحليل تلك العملية التي يستخدمها الباحث في دراسته للظواهر والأحداث والوثائق لمعرفة مجموعة المؤشرات أو العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة، وعزل عناصرها عن بعضها بعضا، ومعرفة خصائص وسمات هذه العناصر وطبيعة العلاقات القائمة بينها، وأسباب الاختلافات ودلالاتها، لجعل الظواهر واضحة ومدركة من جانب العقل.

**التحليل السياسي**: هو الفهم الدقيق لمسار الأحداث السياسية وإدراك دوافعها[2].

**التحليل الكمي والتحليل الكيفي**

– التحليل الكمي: هو ترجمة المحتوى إلى أرقام ونسب وأعداد وإحصائيات ومعدلات، ثم حساب التكرار لتحديد مواقع التركيز والاهتمام أو التهميش، فحضور المصطلح أو غيابه في المضمون يعطي تفسيرات ودلالات تفيد الباحث.

---

[1]–الوثيقة عبارة عن وعاء للمعلومات والبيانات، تشتمل على تفاصيل ما قد حدث في المؤسسات الرسمية أو غير الرسمية في المجتمع، وهي تعتبر مصدراً للتاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

[2]– يقصد بالفهم الدقيق عدم الوقوف عند حد المعرفة السطحية ، بل الغوص في أغوار الحدث السياسي, والإلمام بالجانب التاريخي, والوقائع الراهنة ذات الارتباط, بالإضافة إلى الإدراك بطبيعة الشخصيات والدول الفاعلة ذات الصلة بالحدث أو الظاهرة محل الدراسة .

– التحليل الكيفي: هو تفسير وتحليل نتائج وكشف أسبابها وخلفياتها لماذا كان الاهتمام وما القصد من ذلك.

**ثالثا– معنى المحتوى المضمون**: هو كل ما يقوله أو يكتبه الفرد ليحقق من خلاله أهداف اتصاله مع الآخرين، فقد يكون عبارة خطاب أو قرار سياسي، أو قانون، أو أعمال عادية تتم على مستوى المؤسسات الاجتماعية أو الإدارية.

وعرفه البعض الآخر بأنه: *مجموعة الخطوات المنهجية التي تسعى إلى اكتشاف المعاني الكامنة في المحتوى* من خلال البحث الكمي، الموضوعي، والمنظم للسمات الظاهرة في هذا المحتوى.

وقد نجد اختلاف في هذه التعاريف، وهو يعكس في حقيقة الأمر اختلاف الأساليب والإجراءات والأهداف التي يعتمد عليها الباحث.

## رابعا: خصائص تحليل مضمون الوثائق

1 –يكون تحليل مضمون الوثائق عن طريق تصنيف البيانات وتبويبها ووصف مضمون المحتوى الظاهر والصريح للمادة قيد التحليل، ولا يقتصر على الجوانب الموضوعية، وإنما الشكلية أيضاً.

2 –يعتمد على تكرارات وردت أو ظهور جمل أو كلمات أو مصطلحات أو رموز أو أشكال المعاني المتضمنة في مادة التحليل بناءً على ما يقوم به الباحث من تحديد موضوعي لفئات التحليل ووحداته.
3 –يجب إن يتميز بالموضوعية ويخضع للمتطلبات المنهجية (كالصدق والثبات) ،حتى يمكن الأخذ بأحكام نتائجه على أنها قابلة للتعميم .

4 –ينبغي أن يكون التحليل منتظماً ،وان يعتمد أساسا الأسلوب الكمي في عمليات التحليل ،بهدف القيام بالتحليل الكيفي على أسس موضوعية .

5 –يجب أن تكون نتائج تحليل المضمون مطابقة في حالة إعادة الدراسة التحليلية لذات الأداة وللمادة قيد التحليل لضمان ثبات النتائج – الاتساق عبر الزمن – أو عبر تطبيقها واقتراب نتائجها من قبل محللين آخرين .

**خامسا: خطوات تحليل مضمون الوثائق**

1 -تحديد مشكلة البحث أو موضوعه.

2-صياغ الفروض :(افتراض وجود علاقة بين المتغيرات).

3-تحديد مجتمع البحث : المادة أو المواد التي سوف تخضع للبحث و الدراسة .